

الحمد لله الذي جعله وسطاً بين
 بيننا وبينهم
 سنة ١٩
 كتاب محمد بن علي بن الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم
 في سنة ١٩
 في الاول ٢٦

هذه الرسالة المسماة بالانصاف
 في بيان سبب الاختلاف
 تصنيف عالم الزمان في العلماء
 ختم المحدثين مجدد القرن
 الثاني عشر شاه ولي
 الله الدهلوي
 المتوفى
 سنة ١٨٠٠ هـ

التي هي المحي
 لغير البهنة
 يضع نقطه الباء
 على لوزة مشه
 في الاعلى ثم يكتب
 تحت انتظم نقطه
 هو واما مفرقة ثم يقرأ البهنة
 ويضع النقطه على لوزة
 ضربه ويكتب بها صالح ووف
 يقرأ البهنة ويضع
 نقطه على لوزة
 باله وكتب بها
 على ووف

فائدة: بعض كتب يدون
 بالاول وجههم من غير ان يد
 والثانية وجههم من غير ان يد
 والثالثة وجههم من غير ان يد
 والكتابة حروف موزقة
 ومتى جاءه الله وروى
 بوجهه فانه عاد فالبها
 فانه عاد فالبها
 وكيفية الجبر ان يضع على
 فانه عاد فالبها
 وتحت المحي لغير البهنة
 في السنة

جميعهم اثنين وثلاثين
 ورقه عباره عن
 ثمانية كرايس
 وورق بين
 لا غير
 زيادة

الثالثة

الاثنية

الاقوال المعربة
 عن احوال الاشرية
 للشيخ حسن الجبر في التوفى
 سنة ١٨٠٠ هـ

عقيد الجيد
 في احكام الاعتقاد والتفصيل
 للمؤلف المذكور راعلاه
 المتوفى سنة ١٨٠٠ هـ

عاد بهم الثانية فانه عاد عليهم الثالثة



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتت
 الحمد لله الذي بعث سيدنا محمد صلوات الله عليه
 الى الناس ليكون هاديا الى الله باذنه وسراجا
 منيرا ثم اثم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين
 ان يحفظوا سير نبينهم طيبة الى ان تودن الدنيا
 بانقضت ايتيم النعم وكان على ماشاء فديس واشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه
 واله وصحبه اجمعين **اما بعد** فيقول الفقير الى رحمة
 الله الكريم ولي ابنه بن عبد الرحيم اتم الله تعالى عليهما
 نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى المقي في قلبي
 وقتا من الاوقات ميزانا اعرف به سبب كل اختلاف
 وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات
 واعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله ومكتفى
 من ان ابين ذلك بيانا لا يبق مع شبهة ولا اشكال
 ثم سئلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم
 في الاحكام الفقهية خاصة فانتدبت لبيان بعض

ما فتح

ما فتح على به ساعتئذ بقدر ما يسعه الوقت ولا
 يحيط به المسائل فجات رسالة مفيدة في بيان
 وسميتها الانصاف في بيان سبب الاختلاف
 وحسبى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم **باب اختلاف الصحابة والتابعين في الفقه**
 اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن الفقه
 في زمانه الشريف هذونا ولم يكن البحث في الاحكام يومئذ
 مثل بحث مولانا الفقهاء حيث يبينون باقصى جهدهم
 الاركان والشروط والاداب كل شيء ممتازا عن الآخر
 بدليله ويفرضون الصور من صانعيهم ويتكلمون
 على تلك الصور المعروضة ويجدون ما يقبل الحمد
 ويحسرون ما يقبل المصير الى غير ذلك **اما رسول**
 الله صلى الله عليه وسلم فكان ينوضا فيرى الصحابة
 وصنوه فيأخذون به من غير ان يبين هذا ركن
 وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلواته فيصلون
 كما روه يصلي فيخرج فرمقنا الحجة ففعلوا كما فعل
 وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين
 ان فروض الوضوء ستة واربعة ولم يفرض انه يحتمل
 ان ينوضا انسان بعين موالاة حتى يحكم عليه بالصحة

س م

او الفساد الى ماشاء الله وقلمنا كان يسألونه من
هذه الاشياء **عن** ابن عباس قال ما ريت قوما كانوا
خيبراً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما سألوه الا عن ثلث عشرة مسألة حتى قبض
كلهم في القبر فمنهم من يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه ويسألونك عن المحيض قال ما كانوا يسألون
الا عما ينفعهم قال ابن عمر رضي الله عنه لا تسأل
عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يلعن من سأل عما لم يكن قال الفاسم انكم تسألون
عن اشياء ما كنا نسال عنها وتنفرون عن اشياء
ما كنا ننفرون عنها وتسالون عن اشياء ما ادرى ما هي
ولو علمنا ما حل لنا ان نكتمها عن عمر وبن ابي حنيفة
قال من ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم اكثر من سبقني منهم فاريت قوما ليسر
سيرته ولا اقل تشديد انهم وعن عبادة بن
يسر الكندي سئل عن امرأة ماتت مع قوم
ليس لها ولي فقال ادركت اقواما ما كانوا يشددون
تشديدكم ولا يسألون مسائلكم اخبركم **هذه**
الاثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستفتيه
الناس

الناس في الوقائع فيفتيهم وترفع اليه القضايا
فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا
فيحده او منكراً فينكر عليه وما كل ما افتي به مستغنياً
عنه وقضى به في قضيته او انكره على فاعله كانت
في الاجتماعات ولذلك كان الشيمان ابو بكر وعمر
اذ لم يكن لهما علم في المسئلة يسالات الناس عن
محدث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
ابو بكر رضي الله عنه ما سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال فيها شيئاً يعني المحدثه وسال الناس
فلما صلى الظهر قال ايكم سمع عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المحدثه شيئاً فقال المغيرة بن شعبه
انا قال ما ذا قال اعطاهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم سدساً قال ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد
ابن سيلة صدق فاعطاهما ابو بكر السدس وقصة
سؤال عمر الناس في الفرق ثم رجوعه الى خيبر المغيرة
وسواله اياهم في الواثم ثم رجوعه الى خيبر عبد الرحمن
ابن عوف وكذا رجوعه في قصة المجوس الى خيبر
وسور عبد الله بن مسعود بخبر معقل بن يسار
لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باقر وسواله

عن الحديث وشهادة إلى سعيد له وامثال ذلك
كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن
وبالجملة فممن كانت عادته الكثرة صلى الله عليه
وسلم فرأى كل صحابي ما ييسر الله له من عباداته
وفناواه واقضية فحفظها وعقلها وعرف لكل شيء
وجها من قبل حفوف القرابين به فعمل بعضها على
الاباحة وبعضها على الاستحباب وبعضها على
النسخ لآمارات وقرائن كانت كافية عنك ولم يكن
العمدة عندهم الا وجد ان الاطمينات والتلج من
غير الثقات الى طرق الاستدلال كما ترى الاعراب
يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم ونشأ صدورهم
بالنصيحة والتلويح والايحاء من حيث لا يشعرون
فانقضت عصم الكريم وهم على ذلك ثم انهم تفرقوا
في البلاد وصاروا كل واحد مقتدي ناحية من النواحي
فكثرت الوقايح ودارت المسائل فاستفتوا فيها
فاجاب كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه وان لم
يجد فيما حفظه واستنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
برأيه وعرف اعله التي ادار رسول الله صلى الله عليه
وسلم عليها الحكم في منصوصاته فظهر الحكم حثما وجها
لا يالوا

لا يالوا لاجد في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام
فقد ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضرب منها
ان صوابا سمع حكما في قضيه او فتوى ولم يسمعه
الاخر فاجتهد برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها
ان يقع اجتهاده موافق الحديث مثاله ما رواه النسا
وغيره ان ابن مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة
مات عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ار رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك فاختلعا
عليه شهرا والحوا فاجتهد برأيه وقضا بان لها مهر نساها
لاوكس ولا شطط وعليها الحق ولها الميراث فقال
معقل بن يسار فشهد بان الله صلى الله عليه وسلم
قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ففرج بذلك ابن مسعود
فرحة لم يفرج مثله قط بعد الاسلام وثانيها ان
يقع بينهم المناطوق ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع
به غالب الظن فيرجع عن اجتهاده الى المسموع مثاله
ما رواه الائمة من ان ابا هريرة رضى الله عنه كان من
مذهبه انه من اصبح جتبا فلا صوم له حتى اخبرته
بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف مذهبه
فرجع وثالثها ان يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي

يقع به غالب الظن فلم يترك اجتهاده بل طعن
في الحديث مثاله ما رواه اصحاب الاصول من ان
فاطمة بنت قيس شهدت عند عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بانها كانت مطلقة الثلاث فلم
يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة
ولا سكنى فرد شهادتها وقال لا نترك كتاب الله
بقول امرأة لا ندري اصدقت ام كذبت ^{في النفقة}
والسكنى وقالت عائشة رضي الله عنها يا فاطمة
الا تنقي الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة
ومثله آخر روى الشيخان انه كان من مذهب
عمر بن الخطاب ان التيم لا يجوز الجنب الذي
لا يجيد الماء فروى عنه عمار انه كان مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاصابته
جنابة ولم يجد ماء فتمتع في التراب فذكر ذلك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما
كان يكفيك ان تفعل هكذا وضرب بيديه
الارض فمسح بها وجهه ويديه فلم يقبل عمر
ولم ينهض عنه حجة تقاوم ما يراه فيه حتى
استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طريق
كثيرة

فيما رآه

كثيرة واضمحل وهم القايح فاخذ به ورأى
ان لا يصل اليه الحديث اصلا مثاله ما خرج مسلم
ان ابن عمر كان يأمى النساء اذا اغتسلن ان ينفق
هر وسمن فسمعت عائشة رضي الله عنها بذلك
فقالت يا عجبا لابن عمر وهذا يأمى النساء ان
ينقض هر وسمن افلا يامهن ان يملقن هر وسمن
وقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
من انا واحد وما ازيد على انا فخرج على راسي
ثلاث افرعات مثاله اخر ما ذكر الزهري
من ان هندا لم تبلغها بخصه رسول الله صلى الله عليه
وسلم في المستحاضة فكانت تبكي لانها كانت لا تقضى
ومن تلك الصروب ان يروا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فعل فعلا فحمل بعضهم على القرية وبعضهم
على الاباحة مثاله ما رواه اصحاب الاصول في قصة
التحبيب الى التزول بالا بطح عند النضر نزل رسول
الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة
وابن عمر الى انه على وجه القرية فحملوه من سنان
الحج وذهب عائشة رضي الله عنها وابن عباس
رضي الله عنه الى انه كان على وجه الاتفاق وليس

من السنن ومثاله آخر ذهب الجمهور الى ان الرمل
في الطواق سنة وذهب ابن عباس رضي الله عنه
الى انه انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الانذار
لعارض عرضه وهو قول الشركين حطمتهم حتى يثرب
وليس بسنة ومنها اختلفوا في الوهم مثاله ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فذهب بعضهم الى
ان كان متمتعاً وبعضهم الى انه كان قارناً وبعضهم الى
انه كان مفرداً مثال اخر اخرج ابو داود عن سعيد
ابن جبير انه قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس
عجبت لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم في اهللال رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين اوجب فقال لي في اعلم الناس بذلك انما كانت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحقة فمن
هناك اختلفوا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً
فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في مجلسه
ولعل بالجمع حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه
عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل وادرك ذلك منه
اقوام وذلك ان الناس انما كانوا ياتون ارسالا فسمعوا حين
استقلت به ناقته يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى

الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما علا على شرق البديا
اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين
على شرق البديا وايم الله لقد اوجب في مصلاه واهل
حين استقلت به ناقته واهل حين على علا شرق البديا
ومنها اختلفوا في السهو والنيبان مثاله ما روى ابن
عمر كان يقول اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرة في رجب فسمعت بذلك عائشة فقضت عليه
بالسهو ومنها اختلفوا في الضبط مثاله ما روى ابن عمر
عنه صلى الله عليه وسلم من ان الميث يعذب ببكاء اهله
عليه فقضت عائشة عليه بانه وهم باخذ الحديث على وجه
من رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبيح علمها
اهلها فقال انهم يبيحون علمها وانما تذهب في قبرها فظن
ان الوداب معلولا للبكاء وظن الحكم عاماً على كل ميت
ومنها اختلفوا في علة الحكم مثاله القيام للبخارة فقال
قال لتعظيم الملائكة فيجمع المؤمن والكافر وقال قال لهول
الموت فيجمعهما وقال قال من على رسول الله صلى الله عليه
وسلم بخانة يهودى فقام لها كراهة ان تغلق فوق راسه
فيخص الكافر ومنها اختلفوا في الجمع بين المختلفين مثاله رخص

رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقتة عام خير ثم
تمى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم تمى عنها
فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة والنهي
لانقضاء الضرورة والحكم باق على ذلك وقال الجمهور
كانت الرخصة اباحة التيمم نسخا لها مثال اخر تمى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة
في الاستنجاء فذهب قوم الى عموم هذا الحكم وكونه
غير منسوخ وراه جابر بن سول قبل ان يثوب في بعام
مستقبل القبلة فذهب الى انه نسخ للتيمم المنقطع وراه
ابن عمر قضا حاجة مستدير القبلة مستقبل الشام
فروبه قولهم وجمع قوم بين الروايتين فذهب الشعبي
وعنه الى ان التيمم مختص بالصرا فاذا كان في المراحض
فلا باس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى
ان القول عام محكم والفعل يحتمل كونه خاصا بالسر
بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا ينتهض واستجاء لا غصصا
وبالجملة فاختلقت مذاهبه اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم واخذ عنهم التابعون كلوا حد ما يتسرله
فخذ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ومذاهب الصحابة وعقليا وجمع المختلف على ما ليسر

له ورجح بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم
بعض الاقوال وان كان ما ثور عن كبار الصحابة كالمذهب
الماثور عن عمر وابن مسعود في تيمم الجنب اضحل عندهم
لما استفاض من الاحاديث عن عمر وعمران بن حصين
وعنه فخذ ذلك صار لكل عالم من علم التابعين مذ
على حياله فان تصيب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب
وسالم بن عبد الله بن عمر في المدينة وبعدهما الزهري
والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها
وعطاء بن ابراهيم بمكة وابراهيم النخعي والشافعي
بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن كيسان
باليمن ومكحول بالشام فاظنا انه اكبادا الى علومهم فغنوا
فيها واخذوا عنهم الحديث وفناوى الصابة واذا وليم
ومذاهب هؤلاء العظماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم
واستفتى منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفت
اليهم الا قضية وكانت سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي
واما لهما جمعوا ارباب الفقه اجمعين وكان لهم في كل باب
اصول تلقوها من السلف وكان سعيد واصحابه يذهبون
الى ان اهل الحرمين اثبت الناس في الفقه واصل مذاهبهم
فناوى عمر وعثمان وقضيا لهما وفناوى عبد الله بن عمر وعائشة

وابن عباس وقضايا قضاء المدينة فجمعوا من ذلك
 ما ينسب الله لهم ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتقديس
 فما كان منها مجمعا عليه بين علماء المدينة فاتهم يأخذون
 عليه بنواخذهم وما كان فيه اختلاف عندهم فاتهم
 يأخذون بأقوالها وأرجحها أما الكثرة من ذهب
 اليه منهم أولوا ففة لقياس قوى أو تقيح صريح من
 الكتاب والسنة ونحو ذلك وأذا لم يجد فيما حفظوا
 منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا الأئمة
 والاقتضا فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب وكان
 إبراهيم وأصحابه يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه
 أثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لمسروقا لا أحد
 أثبت من عبد الله وقول أبي حنيفة رضي الله عنه
 لا وزاعي إبراهيم أفتقه من سالم ولولا فضل الصحبة
 لقلت أن علقمة أفتقه من عبد الله بن عمر وعبد الله
 هو عبد الله وأصل مذهبه فثاوي عبد الله بن مسعود
 وقضايا على رضي الله عنه وفتاواه وقضايا شريح وغيره
 من قضاة الكوفة فجمع من ذلك ما ينسب الله ثم صنع
 في آثارهم كما صنع أهل المدينة في آثار أهل المدينة وخرج كما
 خرجوا فنخلص له مسائل الفقه في كل باب باب وكان سعيد
 ابن المسيب

ابن المسيب لسان فقه المدينة وكان أحفظهم
 بقضايا عمر ومحمد بن أبي هريق وإبراهيم لسان
 عليهما فقهيا ببلدتهما وأخذوا عنهما وعقلوه وخرجوا
 عليه والله أعلم **باب أسباب اختلاف مذاهب**
الفقهاء وأعلم أن الله أنشاء بعد عصر التابعين
 نشأ من جملة العلم أنجازا لما وعده صلى الله عليه
 وآله وسلم حيث قال يحمل هذا العلم من كل خلف
 عدوله فآخذوا عن من اجتمعوا معه منهم صنف
 الوضوء والغسل والصلاة والنكاح والبيع وسائر
 ما يكثر وقوعه وروا حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وسمعوا قضايا قضاة البلدان وفتاوى فقهائهم
 وسالوا عن المسائل واجتهدوا في ذلك كله ثم صاروا
 كبراء قوم ووسد إليهم الأرض فنجحوا على منوال شيوخهم
 ولم يالوا في تنبغ الأئمة والاختصاصات ففقدوا
 وافتوا ورووا وعلموا وكان صنيع العلماء في هذه
 الطبقة متشابهة وحاصل صنيعهم أن يتمسكوا بالسنن
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل
 جميعا ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين **عليهم**
 منهم إنما الأحاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقهاء الكوفة فإذا تكلموا
 بشيء ولم ينسبوا إلى أحد
 فإنه لا يكثر منسوب
 إلى أحد من السلف
 صريحاً أو إماماً
 ونحو ذلك
 فأجمع

اقتصروها فجعلوها موقوفة كما قال ابراهيم وقدرى
حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
المماثلة والمنازلة فقتل له اما تحفظ عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا قال بلى
ولكن اقول قال عبد الله قال علقمة احب الى
وكما قال الشعبي وقد سئل عن حديث وقيل انه
يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا على من
دون النبي صلى الله عليه وسلم احب اليها فان كان
فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى
الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من المنصوص
واجتهادا منهم بآرائهم وهم احسن ضيعة في كل ذلك
ممن يجيئ بعدهم واكثرهم اصابة واقدم زمانا
واوعى علما فتعين العمل بها الا اذا اختلفوا وكان
حديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يخالف
قولهم فخالفة ظاهرة وانه اذا اختلفوا ما واثق
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة رجعوا
الى اقوال الصحابة فان قالوا ينسخ بعضها او يصرفه
عن ظاهره او لم يصرحوا بذلك ولكن انفقوا على
تركه وعدم القول بموجبه فانه كابدوا علة فيه والحكم
بنسخه

بنسخه او تاويله اتباعهم في كل ذلك وهو قول
مالك في حديث ولوغ الكلب جاء هذا الحديث ولكن
لا ادري ما حقيقته حكاه ابن الحاجب يعني لم ار الفاعل
يعملون به وانه اذا اختلف هذا ذهب الصحابة والتابعين
في مسألة فالمختار عند كل عالم مذهب اهل بلده وشيوخه
لانه اعرف بالصحيح من افاويلهم من السقيم او عي
للاصول المناسبة لها وقلبه اميل الى فضلهم وتبرهم
فذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عمر وابن عباس
وزيد بن ثابت واصحابهم مثل سعيد بن المسيب
فانه كان احفظهم لقضايا عمر وحديث ابرهريق
وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وعبيد الله بن عبد
الله وامثالهم احق بالاخذ من غيره عند اهل المدينة
كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولائها
ما وى الثقات وجميع العلماء في كل عصر ولذلك ترى
مالك يلازم مجتهديهم وقد اشترى عن مالك انه متمسك
باجماع اهل المدينة وعقد البخاري بابا في الاخذ بما
اتفق عليه الحواريين ومذهب عبد الله بن مسعود وامثله
وقضايا على وشريح والشعبي وفتاوى ابراهيم
احق بالاخذ عند اهل الكوفة من غيره وهو قول علقمة

حين مال مسروق الى قول زيد بن ثابت في الحديث
قال هل احد منهم اثبت من عبد الله فقال لا ولكن
رايت زيد بن ثابت واهل المدينة يشركون
فان اثنى اهل البلد على شيء اخذوا عليه بالتاجرة
وهو الذي يقول في مثله مالك السنة التي لا اختلا
فيها عندنا كذا وكذا وان اختلفوا اخذوا باقواها
وارجحها اما للكثره القائلين به او لموافقة بقياس
قوى او تخريج من الكتاب والسنة وهو الذي يقول
في مثله مالك هذا احسن ما سمعت فاذا لم يجد
فيما حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا
الاياء والاقتضاء والمصالح في هذه الطبقة النذوين
قدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذيب بالمدينة
وابن جريج وابن عيينة بمكة والثوري بالكوفة
والربيع بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج
الذي ذكرته ولما حج المنصور قال لما لك قد عرفت
انا من بكيتك هذه التي وصفتها فتتسخ ثم ابعت
في كل مصر من اصهار المسلمين منها نسخة وامرهم بان
يحملوا بما فيها ولا يتعدوا الى غير فقالوا يا امير المؤمنين
لا نفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم فاويل وسموا
احاديث

احاديث ورهبان ورايات واخذ كل قوم بما سبق
اليهم واتوا به من اختلاف الناس فدع الناس
وما اخذوا اهل كل بلد منهم لا تقسم وحكي نسبة
هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاور مالكا
في ان يخلق الموطن في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه
فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل من
سنة مضت قال وفكك الله يا ابا عبد الله حكاية السيوطي
وكان مالك اثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واوثقهم اسنادا واعلمهم بقضايا
عمر واذا يل عبد الله بن عمر وعائشة واصحابهم من
الفقه السبعة وبه وبما مثله قام علم الرواية والفروع
فلما وسد اليهم الامر حدث واخفى وافاد واجاد وعليه
انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب
الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم
من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق ولهم
بما جمع اصحابه رواياته وتغذاته ولخصوها وحرروها
وشرحوها وخرجوا عليها وتكلموا في اصولها ودلائلها
وتفرقوا الى المغرب ونواحي الارض ففزع الله بهم وكان ابو حنيفة

كثير من خلقه وان شئت
ان تعرف حقيقة ما قلناه
من اصل مذهبه فانظر في
كتاب الحفظ انجده كما ذكرنا
حجوه

رضي الله عنه الزمهم بمذهب ابراهيم واقربانه لا يجاوزه
الامام شافعي الله وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهب
دقيق النظر في وجوه التخرجات مقبلا على الفروع ثم قال
وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه فلتخص احوال ابراهيم
من كتاب الاشارة لمحمد رضي الله عنه وعبد الرزاق ومصنف
ابي بكر بن ابي شيبة ثم قاييسه بمذهب تيمم لا يعارق
تلك الجهة الا في مواضع يسيرة وهو في ذلك ليس بيقين
لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه
ذكر ابو يوسف رحمه الله تعالى توفي قضاء القضاة ايام
هانيون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبه والقضاء به
في اقطار العراق وخراسان وهاوراء النهر وكان احسنهم تقبلا
والزمهم درسا محمد بن الحسن فكان من حبره انه تفقه على ابي
حنيفة وابي يوسف ثم خرج الى المدينة فقرأ الموطأ على مالك
ثم رجع الى بلخ وطبق مذهب اصحابه على الموطأ مسئلة
مسئلة فافاق فيها والا فان رأى طائفة من الصحابة
والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد
تبا سائعا فيا او تفرج بجا لينا يخالفه حديث صحيح مما عمل
به الفقهاء ويخالفه عمل اكثر العلماء تركه الى مذهب السلف
مما يراه ارجح ما هنالك واما الاثران على محبة ابراهيم ما لم يكن

لها

لها كما كان ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك واما كان
اختلافهم في احد شيئين اما ان يكون لشيهما ترجيح على
مذهب ابراهيم نراحمه فيه او يكون هناك لا يراهم
ونظرا في احوال مختلفة يخالفون في ترجيح بعضها على
بعض فنصف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة
ونفع كثير من الناس فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله
الى تلك التصانيف تلخيصا وتقريبا وتخرجا وتاسيسا
واستدلالا ثم تفرقوا الى خراسان وماوراء النهر فسمى
ذلك مذهب ابي حنيفة رحمه الله واما عند مذهب
ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه
الله واحدا مع انهما مجتهدان مطلقان مخالفتهما غير قليلة
في الاموال والفروع لثوافتهم في هذا الاصل ولشد وثني مذاهم
جميعا في المبسوط والجامع الكبير ونشأ الشافعي رحمه
الله في اوائل ظهور المذاهبين وترتيب اصولهما وقرعهما
فنظر في صنيع الاوائل فوجد فيه امور ابحاث عنانه عت
الجرأت في طريقتهم وقد ذكرها في اوائل كتابه الام منها انه وجدهم
ياخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيها الخلل فافقه اذا جمع
طرق الحديث يظهر انه كم من من سل لا اصل له وكم من من سل
يخالفه مسندا فنقد رآه لا ياخذ بالمرسل الا عند وجود شروط

روى

مذكورة وهي موجودة في كتب الاصول ومنها انه لم يكن
قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم فلحق
بذلك خلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها
في كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثله
ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو يطعن على
اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين
ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال الشافعي
اثبت عندك انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر
الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية للوارث
لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم الا لا وصية لوارث
وقد قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم
الموت الاية واورد عليه اشياء من هذا القبيل
فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها ان بعض الاثبات
الصحيحة لم تبلغ علماء النابغين من وسد اليهم
الفتوى فاجتهدوا بآرائهم واتبعوا العوامات
واقعدوا بمن قضى من الصحابة فافتوا بحسب ذلك
ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة الثالثة فلم يعملوا
بهاظنا منهم انما تتخالف عمل اهل مدينتهم وسننهم
التي لا اختلاف لهم فيها وذلك قاص في الحديث

اوعد

اوعد مسقط له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت
بعد ذلك عند ما معن اهل الحديث في جمع طرق
الحديث ورجلوا الى اقطار الارض وبحشا عت
جملة العلم فكثير من الاحاديث لا يرويه من الصحابة
الا رجل او رجلان ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل
او رجلان وهلم جرا فحفي على اهل الفقه وظهور
في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث وكثير
من الاحاديث رواه اهل البصق مثلا وسائر الاقطار
في غفلة منه فبين الشافعي رضي الله عنه ان العلماء
الصحابة وانما بعين لم يزل شانهم انهم يطلبون الحديث
في المسئلة فاذا لم يجدوا تمسكوا بسنن اخرين الاستدلال
ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا من اجتهادهم
الى الحديث فاذا كان الامر على ذلك لا يكون عدم
تمسكهم بالحديث قدحا فيه اللهم الا اذا بينوا العلة
الفارحة مثاله حديث الفلاني فانه حديث صحيح
روى بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن
محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عمار بن جعفر عن
عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت الطرق
بعد ذلك وهذا ان كانا من الثقات لكم ما ليسا من

وسد البهم الفتوى وعول الناس عليهم فلم يظهر الحديث
في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري
لم يمتحن عليه المالكية ولا الحنفية فلم يجلوا به
وعمل به الشافعي وحديث خيار المجلس فانه حديث
صحيح روى بطرق كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو بزة
من الصحابة ولم يظهر على الفقه السبعة ومعاصريهم
فلم يكونوا يقولون به فرائ ما لك وابو حنيفة
هذا علة فادحة في الحديث وعمل به الشافعي
وسنها ان اقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي
فكثرت واختلفت وتشعبت وراى كثيرا منها
يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم وراى السلف
لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فترك المتن
باقوالهم ما لم ينفقوا قال هم رجال ومن رجال وسنها
انه راى قوما من الفقهاء يخلطون الراى الذى لم يسوغه
الشرع بالقياس الذى اثبتته فلا يعيرون واحدا منهما
من الآخر ويسمونه ثارة بالاستحسان واعنى بالراى
ان ينصب مظنة نزع او مصلحة علة الحكم وانما القياس
ان يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدير عليها الحكم
فابطل هذا النوع اتم ابطال وقال من استحسن

فانه

فانه اراد ان يكون شارا عاكها المصدق في شرح
مختصر الاصول مثاله وشهد البيهقي ما قاموا
مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة
مقامه وقالوا اذا بلغ البيهقي هذا العصر سلم اليه
ماله قالوا هذا استحسن والقياس ان لا يسلم اليه
وبالجملة فلما راى في صنيع الاوائل مثل هذه الامور
اخذ الفقه من الراس فاسس الاصول ورفع الفرق
وصنف الكتب فاجاد واقاد واجتمع عليها الفقهاء
ونصروا اختصارا وشرحا واستدلوا لا وتخرجوا
ثم تفرقوا في البلدان فكان هذا مذهب الشافعي
رحمه الله والله اعلم **باب اسباب الاختلاف**
بين اهل الحديث واصحاب الراى اعلم انه كانت
من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم والزهري
وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك قوم يكرهون
الحزم بالراى وسمايون الضياء والاستنباط لا يضرور
ولا يجدون منها بيدا وكان اكبرهم روايته حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عبيد الله بن
مسعود عن شئ فقال انى لا اكره ان احل لك شئ
حرره الله عليك واحرم ما احله الله لك وقال

مهاذين يجبل يا أيها الناس لا تعجلوا بالبلاد قبل
نزوله فإنه لا ينفك المسلمون أن يكون فيهم من
إذا سئل سدد وروى نحو ذلك عن عمر وعلى
وابن عباس وابن مسعود في كراهة المتكلم فيما لم ينزل
وقال ابن عمر الجابر بن زيد أنك من فقهاء البصرة
فلا تفتت الابقران ناطق وسننه ما قسمة فانك
ان فعلت غير ذلك هلكك واهلكك وقال أبو النضر
لما قدم أبو سلمة البصرة أتته أنا والحسن فقال
للحسن أنت الحسن ما كان أحد بالبصرة أحب إلى
لقائكم منك وذلك أنه بلغني أنك تقف برأيك فلا
تقف برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أو كتاب منزل وقال ابن المنذر رأيت
العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده فليطلب
لنفسه أو سال الشيعة كيف كنتم تضعون إذا سألتم
قال علي الحنفي وقعت كان إذا سئل الرجل قال
لصاحبه أفهم فلا يزال حتى يرجع إلى الأول وقال
الشيعة ما حدثوك هولاة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فخذبه وما قالوه برأيهم فالفقه في الحنفي أخرج
عن هذه الآثار عن آخرها الدارمي فوقع شيوع تدوين

الحديث

ن
قاضية

الخروج

الحديث والأثر في بلدان الإسلام وكتابة الصحيح
والنسخ حتى قل من يكون من أهل الرواية الأكاث
له تدوين أو صحيفة أو نسخة من حاجتهم موقع
عظيم فطاق من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان
بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان
وجمعوا الكتب وتبعوا النسخ وأمعنوا في التخصص
من غريب الحديث ونادر الآثار فاجتمع باهتمام
أوليئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لأحد قبلهم
وتيسر لهم ما لم يتيسر لأحد قبلهم وخلص إليهم
من طرق الأحاديث شيء كثير حتى كان لكثير من الأحاديث
عندهم مائة طريق فأفرقها فكشف بعض الطرق
ما استتر في بعضها الآخر وعرفوا محل كل حديث
من الغرابة والاستفاضة وأمكن لهم النظر في المنايع
والشواهد وظهر عليهم أحاديث صحيحة كثير لم تظهر
على أهل الفتوى من قبل قال الشافعي رضي الله عنه لأحد
أئمة العلم بالأخبار الصحيحة فاعلموني حتى أذهب إليه
كوفيا كان أو بصريا أو شاميا حكاه ابن الهرام وذلك
لأنه كم من حديث صحيح لا يرويه إلا أهل بلد خاصة كالأثر
الشاميين والعراقيين وأهل بيت خاصة كشجرة بريديعت

ديث

٢ منها فاذا كان حنبلي
صحيح فاعلموني

عن ابي سبرة عن ابي موسى وشعبة وعمر بن شعيب
عن ابيه عن جده او كان الصحابي مقلدا خاملا
لم يحمل عنه الا شذوذا قليلا فمثل هذه الاحاديث
يقفل عنها عامة اهل الفتوى واجتمعت عندهم آثار
قضايا كل ميلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل
فيما قبلهم لا يتمك الا من جمع حديث بلد واصحابه
وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة اسماء الرجال
ومراتب عدالتهم على ما يخلص اليهم مشاهدة الحال
وتتبع القرابين وامعن هذه الطبقة في هذا الفن
وجعلوا شيئا مستغلا بالثديين والبحث وناظرنا
في الحكم بالصححة وغيرها فانكشف عليهم هذا التدوين
والناظر ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع
وكان سفين ووكيع وامثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد
تحرير مكتوبات من الحديث المرفوع المتصل الامن وروى
الف حديث كما ذكر ابو داود والسميني في رسالته
الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين
الف حديث فاقرب منها بل اصح عن البخاري انه
اختصر مصبجه من ستماية الف حديث وعن ابي داود
انه اختصر منه من خمسمائة الف حديث وجعل احمد

سنة

سنة ميزانا يعرق به حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم فوجد فيه ولو بطريق واحد من
طريقه فله اصل والا فلا اصل له وكان رؤس هؤلاء
عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وزيد بن
هارون وعبد الرزاق وابوبكر بن ابي شيبة ومدد
وهناد واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه والفضل
ابن وكيع وعلي الميمني واقربانهم وهذه الطبقة هي
الطراز الاول من طبقات الحديثين فرجع المحققون
منهم بعد احكام في الرواية ومعرفة مراتب الاحاديث
الى الفقد فلم يكن عندهم من الرواية ان يجمع على تقليد
رجل ممن مضى مع ما يرون من الاحاديث والآثار
الناقضة لكل مذهب من تلك المذاهب فاخذوا يتبعون
احاديث النبي صلى الله عليه واله وسلم واثار الصحابة
والتابعين والمجتهدين على قواعد حكموها في نفوسهم وانما
ابنهم تلك في كلمات يسيرة كان عندهم انه اذا وجد
في المسئلة قرأتنا طق فاذيجوز القول منه الى غيره واذا
كان القراء محتملا بوجهه فالسنة قاضية عليه فاذا لم يجدوا
في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء
كان مستتبعا وايضا بين الفقهاء او يكون مختصا باهل بلد

او اصل بيت او بطريق خاصة وسو العمل به الصياغة
والفقهاء اولم يعملوا به وحتى كان في المسئلة حديث
فلا يتبع فيها خلافا من الاثار ولا اجتماعا واحدا
من المجتهدين واذا افرغوا جهمهم في تتبع الاحاديث
ولم يجدوا في المسئلة حديثا اخذوا باقوال جماعة من
الصحابه والتابعين ولا يتقيدون بقوم دون قوم
ولا بلد دون بلد كما كانت يفعل من قبلهم فان
اتفق جمهور العلماء والفقهاء على شيء فهو المتبع
وان اختلفوا اخذوا بحديث العلمهم علما وادعهم ورعا
او اكثرهم اذ ما اشتهر عنهم فان وجدوا شيئا يستوعف
فيه قولان ففي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن
ذلك ايضا تاملوا في معومات الكتاب والسنة وايمانها
واقضوا بينهما وحلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذ كانا
متقاربين باوى الراى لا يعتمدون في ذلك على
قواعد من الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم في تلخيصه
الصدر كما انه ليس بمراتب التواتر عدد الرواة ولا حالهم
ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس كما ينهض
على ذلك في بيان حال الصحابة وكانت هذه الاصول
مستخرجة من صنيع الاوائل ونقص مجاهدين وعن يمين بن

مهرا

مهرا قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظر
في كتاب الله فان وجد فيه ما يقتضى بينهم قضى به
وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك الامر سنة قضى بها فان عياه مخرج
فسال المسلمين فقال انا في كذا وكذا فعمل
عليهم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قضى
في ذلك بقضاء في ما اجتمع اليه نفر كلهم يذكر
عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيه قضاء
فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ
علينا علم نبينا فان اعياه ان يجد فيه سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم جمع روس الناس وخيارهم
فاستشارهم فاذا اجتمع رأيهم على امر قضاه وعن
شرح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءك شيء
في كتاب الله فاقض به ولا يفتك عنه الرجال
فان جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بها فان جاءك
ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ
به فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد
قبلك فاختر ابي الامس بن شئت ان شئت ان تجتهد
برايك للتقدم فتقدم وان شئت ان تاخر فتاخر
ولا اراي التاخر الا خيرا لاك وعن عبد الله بن مسعود
قال اتى علينا زمان لمسا نقضى ولسنا هنالك
وان الله قد قدر من الامس ان قد بلغنا ما تروى
من عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب
الله عز وجل فان جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض
بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جاءه
ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى
الله عليه وسلم فليقض فيه بما قضى به الصالحون
ولا يقل ابي اخاف واني اري فان الحرام بين والحلال
بين وبين ذلك امور مشبهة فذرع ما يربك الى ما لا
يريبك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامس كان
في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكانت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان
لم يكن فغن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه براهيه
وعن ابن عباس اما تخافون ان تعذبوا او تنقص
بكم ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال

١٧
قال فلان عن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا يحدث
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجلي قال فلان
كذا وكذا فقال ابن سيرين احدثك عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا او عن
الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد العزيز انه لا راي
لاحد في كتاب الله وانما راي الائمة فيما لم ينزل فيه
كتاب ولم تمض فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا راي لاحد في سنة سنها رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن الاعمش قال كان ابراهيم يقول
يقوم عن يساره فحدثه عن سميع الزيات عن ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقامه عن يمينه فاحذ
به وعن الشعبي جاء رجل يسأله عن شيء فقال كانت
ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرنا ابن ابي
فقال لا تعجبون من هذا الخبر انه عن ابن مسعود
ويسألني عن رائي وديني اشرع عندي من ذلك
والله لان الفتى لعنته احب الي من اذا خبر له
برائي اخبر هذه الاثار كلها الدارمي ولخرج الترمذي
عن ابي السائب قال كنا عند وكيع فقال لرجل ممن
ينظر في الراي اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم

وتقول ابو حنيفة هو مثله قال الرجل فانه قد روى
عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثله قال
رايت وكيعا غضب غضبا شديدا وقال اقول
لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول
قال ابراهيم ما احقك بان تحبس ثم لا تخرج حتى
تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطا
وجاهد ومالك بن انس رضى الله عنهم انهم
كانوا يقولون ما من احد الا وما حوذة من كلامه وروى
عليه الارسل الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فلما
مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم يكن مسئلة
من المسائل التي تكلم فيها من قبلهم وانتي وقعت
في زمانهم الا وجدوا فيها حديثا منوها متصلا
او من سلا او موقوفا صحيحا او حسنا او صالحا للاعتبار
او وجدوا اشرا من اثار الشيخين او سائر الخلفاء
وقضاة الامصار وفقهاء البلدان او استنباطا
من عموم او اعمال او افتضاة فيسرع الله لهم العمل
بالسنة على هذا الوجه وكان اعظمهم شانا واسمهم
رواية واعرفهم للحديث مرتبة واعظمهم فقهيا احمد
ابن محمد بن حنبل ثم اسحاق بن راهويه وكان ترتيب الفقه

على هذا

على هذا الوجه يتوقف على جمع شئ كثير من الاحاديث
والا شارحتي سئل احمد بن يحيى الرجل مائة الف حديث
حتى يفتي قال لا حتى قبل خمسمائة الف حديث قال
ارجو كذا في غاية المشئى وملاذه الافناء على هذا الاصل
ثم انشا الله تعالى قرنا اخر فرائ واصحابهم قد كفهم
مؤسسة جميع الاحاديث وتمهيد الفقه على هذا الاصل
فتفرعوا القنون اخرى كتميز الحديث الصحيح المجمع عليه
من كبراء اهل الحديث كيزيد بن هارون ويحيى
ابن سعيد القطان واحمد واسحاق واخراهم وجمع
احاديث الفقه التي بنى عليها فقهاء الامصار وعلماء
البلدان مذاهمهم وكلهم على كل حديث بما يستحقه
وكالاشادة والقيادة من الاحاديث التي لم يروها
او طرقها التي لم يخرج من جمعتها الا اويل مما فيها اتصال
او على سنده او رواية فقيه عن فقيه او حافظ
حافظ او نحو ذلك من المطالب العلية وهؤلاء هم
البخاري ومسلم وابوداود وعبد بن حميد والدارقطني
وابن ماجه وابويعلی والترمذي والنسائي والدارقطني
والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر
وامثالهم وكان اسعهم علما عندي واتقهم تصنيفا

وأشهرهم ذكرنا رجال أربعة متقاربون في العصر
أولهم أبو عبيد الله البخاري وكان عرضه تجريد
الأحاديث الصحيحة المستفيضة المتصلة من غيرها
واستنباط الفقه والسير والتفسير منها فصنف
بجامع الصحيح فوفى بما شرط وبلغنا أن رجلا من
من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
في منامه وهو يقول مالك استنقلت بفقه محمد بن
إدریس وتركت كتابي قال يا رسول الله وما لك بذلك
قال صيغ البخاري لا مني من الشريعة والقبول
درجة لا تزام فوقها وثانيهم مسلم النيسابوري توفى
تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة
المرفوعة مما يستنبط منه السنة وارا د تقريرها إلى
الأدهان وتسهيل الاستنباط منها فربن ترتيبا جيدا
وجمع طرق كل حديث في موضع واحد لينضج اختلاف
المترن وتشعب الأسانيد اصرح ما يكون وجمع
بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة بلسان العرب
عذرا في الاعراض عن السنة إلى غيرها وثالثهم
أبو داود السجستاني وكان همه جمع الأحاديث
التي استدلل بها الفقهاء ودارت فيهم وبني عليها

١٩
الأحكام علماء الأمصار فضف سنته وجمع فيها الصحيح
والحسن والبين الصالح للعمل قال أبو داود وما ذكرت
في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه وما كان ههنا
ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه علة بيننا بوجه
يعرفه الخائف في هذا الشأن وترجم على كل حديث
بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ولذلك
صرح القزالي وغيره بأن كتابه كاف للمجتهد ورابعهم
أبو عيسى الترمذي وكان استحسن طريقة الشيخين
حيث بين ما ألهمها وطريقة أبو داود حيث جمع
كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كلنا الطريقتين ورا د
عليها بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقها الأمصار
فجمع كتابا جامعاً واختصر طرق الحديث اختصاراً
لطيفاً فذكر واحداً ووجه إلى ما عدها وبين امر
كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر
وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من
أمره فيعرف ما يصح للاعتبار عما دونه وذكر أنه
مستفيض أو قريب وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء
الأمصار وسمى من يحتاج إلى التسمية وكفى من يحتاج
إلى الكنية فلم يدع خفا لمن هو من رجال العلم ولذلك

يقال انه كاف للمجتهد معنى للمقلد وكان بازاء هؤلاء
في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون
المسائل ولا يهابون الفتيا ويقولون على الفقه
بناء الدين فلا بد من اشاعته ويهابون رواية
حديث النبي صلى الله عليه وسلم والرفع السببه
حق قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم
احب اليك فان كان فيه زيادة او نقصان كانت
على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابراهيم
اقول قال عبد الله وقال علقمة احب الي وكان ابن
مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
تربد وجهه وقال هكذا اوضحه وقال عمر حنين
بعث رهطا من الانصار الى الكوفة انكم تاتون
الكوفة فتناقون توما لهم اذ يميز بالقران فيناقونكم
فيقولون قدم اصحاب محمد قدم اصحاب محمد فيناقونكم
فيقالونكم عن الحديث فافلروا فيقولون عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عوف كانا الشيعي
اذا جاءه شيء اتفق وكان ابراهيم يقول ويقول
اخرج هذه الآثار الدارمي فوقع تدوين الحديث
والفقه والمسائل من حاجتهم فوقع من وجه
اخر

اخر وذلك انه لم يكن عندهم من الاحاديث والآثار
ما يقدرون به على استنباط الفقه على الاصول التي
اخترها اهل الحديث ولم تشرح صدورهم للنظر
في اقوال علماء البلدان وجميعها والبحث عنها واتموا
انفسهم في ذلك وكانوا يعتقدوا في ائمتهم انهم في الدرجة
العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل بشئ الى اصحابهم
كما قال علقمة هل احد منهم اثبت من عبد الله وقال
ابو حليفة ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة
لفلت علقمة افقه من ابن عمر وكان عندهم من
الغطاة والحديث وسرعة اشغال الذهن من
شئ الى شئ ما يقدرون به على تخرج جواب المسأل
على اقوال اصحابهم وكل ميسر لما خلق له وكل حزب
بما لديهم فرحون فمهد والفقه على قاعدة التخرج
وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هو لسات
اصحابه واعرفهم باقوال القوم واصحهم نظرا في التخرج
فيتامل في مسئلة وجه الحكم فكما سئل عن شئ
واحتاج الى شئ راي فيما يحفظ من نصريحات اصحابه
فان وجد الجواب فيها والا نظر الى عموم كلامهم فاجراه
على هذه الصورة واشارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها

وربما كان لبعض الكلام اثما او اقتضا يفهم المقصود
وربما كان للمسئلة المصريح بها نظير يحمل عليها وربما
نظر وا في علة الحكم المصريح به بالتحقيق او بالسبب والحد
فاذا راجحه على غير المصريح به وربما كان له كلامان
لواجتماعه على هيئته القياس الاقتراف او التشرط
انتجا جواب المسئلة وربما كان في كلامهم ما هو معلوم
بالمثال والقسمة غير معلوم بالحد الجامع المانع فيرجع
الى اهل اللسان ويتكلفون تحصيل ذاتياته وترتيب
حد جامع مانع له وضبط مبهم وتميز مشكك وربما
كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح احد
المحتملين وربما يكون تقرب الدلائل للمسائل خفيا
فيبينون ذلك وربما استدل بعض المخرجين من
فعل ائمتهم وسكونهم ونحو ذلك فهذا هو التحريج
ويقال له القول المخرج فلان كذا ويقال على مذهب
فلان او على اصل فلان او على قول فلان جواب
المسئلة كذا وكذا ويقال هو لا كالمجتهدون في المذهب
وعنى هذا الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ
المبسوط كان مجتهدا اي وان لم يكن له علم بالرواية
املا ولا حديثا واحد فوقع التحريج في كل مذهب

فكثر

فكثر فاي مذهب كان اصحابه مشهورين وسد اليهم
القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس
ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في اقطار الارض ولم
يزل ينشر كل حين واي مذهب كان اصحابه خاملين
ولم يولوا القضاء والافتاء ولم يرغب فيهم الناس اندرس
بعد حين واعلم ان التحريج على كلام الفقهاء وتبني لفظ
الحديث لكل منهما اصل اصيل في الدين ولم يزل للمحققين
من العلماء في كل عصر يأخذون بهما فمنهم من يقل
من ذا ويكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذا ويقل
من ذلك فلا ينبغي ان يهمل امر واحد منهما بالمرق
كايضه عامة الفرقين وانما بحق المبحث ان يطابق
احدهما بالآخر وانما يجب خلل كل بالآخر وذلك قول
الحسن البصري منتكهم والله الذي لا اله الا هو بينهما
بين الغل والحق فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان
يعرض ما خناره وذهب اليه على راء المجتهد بل كومت
بعدهم ومن كان من اهل التحريج ينبغي له ان يحصل من
السنن ما يحترز به من مخالفة المصريح الصحيح ومن ان
يقول براهيما فيه حديث او اشر بقدر الطاقة ولا ينبغي
لمحدث ان يتعمق في القواعد التي احكمها اصحابه وليست مما

٢ من التبيين

نص عليه الشارع في رده حديثا او قياسا صحيحا
 كروا فيه ادنى شائبة الارسال والانقطاع كافعله
 ابن حزم وحديث فقهاء المعازف لشائبة الانقطاع
 في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان
 مثله انما يصار اليه عند التعارض وكقولهم فلا ت
 ٧ حفظ الحديث فلا ت من غير خبر جرح حديثه على حديث غيره لذلك
 وان كان في الاختلاف وجه من الرجحان وكان اهتمام
 جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى بروس المعاني دون
 الاعتبارات التي يعرفها المتحققون من اهل العربية
 فاستدلوا لهم بنحو الفاء والواو وتقديم كلمة وتأخيرها
 ونحو ذلك من التعمق وكثيرا ما يعبر الراوي الاخر
 من تلك القصة فيافي مكان ذلك الحرف بمرفق اخذ
 والحق ان كل ما ياتي به الراوي فظاهره انه كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم فان ظهر حديث اخر وادليل
 اخر وجب المصير اليه ولا ينبغي لمخرج ان يخرج قولا
 لا يفيك نفس كلام اصحابه ولا يفهمه من اهل العرف
 والعلم بالغة ويكون بناء على تخريج مناط او حمل نظير
 المسئلة عليها مما يختلف فيه اهل الوجوه وتتعارض
 الآراء ولوان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة رجالا يحملوا
 النظر

النظر على النظر لما نفع وربما ذكر واعلمه غير ما خرج به
 هو وانما جان التخرج لانه في الحقيقة من قلسيد
 المجتهد ولا يتم الا فيما يعبر من كلامه ولا ينبغي ان يروى
 حديثا او ان يطابق عليه كلام القوم لقاعدة استخرجها
 هو واصحابه كروا حديث المصراة وكاسقاط سمعهم في
 القرض فان رعاية الحديث او جب من رعاية تلك القاعدة
 المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مما قلنا
 من قول او اصل من اصل فيلحقكم عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خلافا ما قلنا فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم
 ومن شواهد ما نحن فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطيب
 كتابه معالم السنن حيث قال رايت اهل العلم في زماننا قد
 حصلوا هرين وانقسموا الى فرقتين اصحاب حديث واش
 واهل فقه ونظر وكواحد منهما من اختها في الحاجة
 ولا تستغنى عنها في ذلك ما نحن من البغية ولا ارادة لائ
 الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والعقبة بمنزلة البناء
 الذي له كالفرع وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو همار
 وكل اساس خلعا عن بناء وعمارة فهو قفس وخراب ووجه
 هذين الفريقين على ما بينهم من الشدائد في المحلين والغارب
 في المترين ومحمو الحاجة من بعضهم الى بعض دشول الفاقة

٢ لا يتخير

اصح

اللازمة لكل منهم الى صاحبه اغفانا متها جريت
على سبيل الحق بلزوم الشاخص والتعاون غير منطابق
فاما هذه الطبقة الذين هم اهل الحديث والاشراف
الاكثرين انما كدهم الروايات وجميع الطرق وطلب
القريب والشاذ من الحديث الذي اكثر موضع
او مقنن لابرار عوت المتون ولا يتقن من المعاني ولا يتقن
ولا يستنبطون سرها ولا يستخرجون رازها وفقهاها
ويجاءوا بالفقهاء وتساووا بهم بالطقن وادعوا عليهم
مخالفة السنن ولا يعلمون انهم عن مبلغ ما اوتوه
من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم اثموا
واما الطبقة الاخرى وهم اهل الفقه والتطبيقات التي
لا يعرجون من الحديث الا على اقله ولا يكادون يميزون
صحيحه من سقيم ولا يعرفون جيد من ردي ولا يميزون
بما بلغهم منه ان يحتجوا به على خصومهم اذا وافقت
مذاهبيهم التي يتخلطون بها ووافق اراءهم التي يعتقدونها
وقد اصابوا على مواضع بينهم في قول الخضر الضعيف
والحديث المقتطع اذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتفاوتت
الالسن فيما بينهم من غير ثبت فيه او يقين علم به فكانت
ذلك زلة من الراوي او عيبا فيه وهو لا يفقهنا الله واباهم

لوحى

لوحى لهم عن واحد من رؤساء مذاهبيهم وتبعوا
مذاهبهم قول يقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه
الثقة واستمسوا به العمت فتجد اصحاب مالك لا يعتقدون
في مذهبه الا ما كان من رواية ابن الفاسم واشرب
وصر باهت من سلافة اصحابه فاذا جاءت رواية
عبد الله بن عبد الحكم واضرا به لم يكن عندهم طائلا
وترى اصحاب ابي حنيفة لا يقبلون من الرواية
عنه الا ما حكاه ابو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية
من اصحابه والاحيلة من ثلثة مائة فان جاءهم عن الحسن
ابن زياد اللؤلؤي وذوي روايته قول بخلافه لا يقبلوه
ولم يعتقدوه وكذلك تجد اصحاب الشافعي انما يعولون
في مذهبه على رواية المزني والربيع بن سليمان الراوي
فاذا جاءت رواية خزيمة والجري وامثالهم لم يلقوا
اليها ولم يعتقدوا بها في اثاره على هذا عادة كل فرقة
من العلماء في احكام مذهب ائمتهم واستاذيهم فاذا
كان هذا دايهم وكانوا في هذا لا يقنعون في هذه
الفروع والرواية عن غير هؤلاء الشيخ الابا
والثبنت فكيف يجوز لهم ان يتساعلوا في الامم
والخطب الاعظم وان يتواكفوا الرواية والنقل عن امام

لوثيقة

الاثمة ورسول رب العرق الواجب حكمه اللازمه
طاعته الذي يجب علينا التسليم لحكمه والاذقياد
لاومر من حيث لا نجد قيمه في انفسنا ترجعنا صا
قضاءه ولا في صدورنا خلا من شيء اومه وامضاه
ارايتم اذا كان الرجل يتساهل في امر نفسه وتسامح
غير ما نه في حقه فياخذ منهم الزيف ويفضي لهم من
العيب هل يجوز له ان يفعل ذلك في حق غيره اذا
كان نائباً عنه كولي الضعيف وصي اليتيم ووكيل
الغائب وهل يكون له ذلك منه اذا فعله الاخيانة
للعهد واخفا والذمة فهذا هو ذلك اما عيات
خمس واما عيات مثل وكثر اقوام اعساها استوا
عروا طريق الحق واستطابوا الدعة في ذلك الخط
واجبوا على السبل فاخضعوا وطريق العلم وانفسوا
على تنق وحروق منترعة من معاني اصول الفقه
سموها عللا وجعلوها اشعال لا تقسمهم في الترسيم
برسم العلم واخذوها جنة عند لقاء حضورهم ونفسوها
ذريعة للخوض والجدال يتناظرون بها ويتلاطمون
عليها وعند التصاد رغبوا قد حكم الغالب بالحذف
والتهرين فهو الفقيه المذكور في عصره والربيع المعظم
في بلن

في بلن ومصع هذا وقد وسوس لهم الشيطان جبلة
لطيفة وبلغ منهم مكيكة ليغة فقال لهم هذا الذي في ايديكم
علم قصير وبضاعة مزجاة لا تقي ببلع الحاجة والكفاية
فاستعينوا عليهم بالكلام وصلح بمقطعات منه واستفروا
باسول المتكلمين يتسع للمرء مذهب الخوض ومجال النظر
قصدق عليهم ابليس ظنه واطاعه كثير منهم وانتصروا
الا فريقا من المؤمنين فيما للرجال والعقول اين يذهب
بهم واتى يخذعهم الشيطان عن خطهم وموضع رشدهم
والله المستعان انتهى كلام الخطابي **باب حكاية**
حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف
بين الاول والاخر في الانسحاب الى مذهب من
المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلوة
في كونهم من اهل الاحتمال والمطلق واهل الاجتماع
في المذهب والعرق بين هاتين المذاهبين **اعلم**
ان الناس كانوا في المائة الاولى والثانية غير مجموعين
على التقليد لمذهب واحد بعينه قال ابو طالب المكي
في قوت القلوب ان الكتب والجموعات محدثة والقول
بمقالات الناس والفتيا بمذهب الواحد من الناس
واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والفتنة على مذهب لم يكن

قد يما على ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى بل كان
الناس على درجتين العلماء والعامة وكان من خبر
العامة انهم كانوا في المسائل الاجماعية الفواخلاف
بينما بين المسلمين او بين جمهور المجتهدين لا يقلدون
الا صاحب الشريعة وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والغسل
واحكام الصلوة والزكاة ونحو ذلك من اباؤهم ام على
بلادهم فيمشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة
نادرة استفتوا فيها اى مفتى وجدوا من غير تعيين
مذهب قال ابن الهمام في اخر التحريك كانوا يستفتون
مفتى واحدا ومفتى غير ملتزمين مفتيا واحدا
انتهى واما العلماء فكانوا على مرتبتين منهم من امكن
في تتبع الكتاب والسنة والاثار حتى حصل له بالفوق
القدرة من الفعل ملكة ان يتصف بفتيا في الناس
يجيبهم في الوقايح غالبا بحيث يكون جوابه اكثر مما
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد
يحصل عادة باستغراق الجهد في جمع الروايات فانه ورد
كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في اثار الصحابة
والتابعين وتنبع التابعين مع ما لا ينفك عنه
العاقل العارف باللغة من معرفته مواضع الكلام وصاحب

العلم

العلم بالاثار من معرفة الطرق الجمع بين المختلفات
وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين الفدويين
احمد بن محمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وطارة
باحكام طرق الفريج وضبط الاصول المروية في كل باب
باب من مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مجلة
صلحة من السنن والاثار كحال الامامين الفدويين
ابن يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة
القرآن والسنن ما يتمكن به من معرفة دوس الفقه
واما صائفة بادلها التفصيلية وحصل له غالب الراي
ببعض المسائل الاخرى من ادلتها وتوقف في بعضها
ولحناف في ذلك الى مشاورة العلماء لانه لم يتكامل له
الادوات كما تتكامل المجتهد المطلق فهو مجتهد في البعض
غير مجتهد في البعض وقد تواتر عن الصحابة والتابعين
انهم كانوا اذا بلغهم الحديث يعلمون به من غير است
يلاحظوا شرطاً وبعد المايتهن ظهر فيهم المذهب
للمجتهدين باعيا منهم وقل من كان لا يعتمد على مذهب
مجتهد بعينه وكان هذا هو الواجب في ذلك الزمان
وسبب ذلك ان المشغل بالفقه لا يخلو عن حالين احدهما
ان يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون

حال صاحبين

من قبل من ادلتها التفصيلية ونقدتها وتنقيحها
وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم الا
باليام يتأسي به قد كفي معرفة فرش المسائل وايراد
الدلائل في كل باب باب فيه متعين به في ذلك ثم يستقل
بالمقصد والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى
لا تركاب امر صعب مع امكان الامر السهل ولا بد لهذا
المفكر ان يستحسن شيئا ما سبق اليه امامه ويستدرج
عليه شيئا فان كان استدرج اقل من موافقة عدة
من اصحاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعد
تفردا وحما في المذهب وكان مع ذلك منسبا الى
صاحب المذهب في الحجة ممتاز عن من يتأسي بامام
اخر في كثير من اصول مذهبه وفروجه ويوجد لمثل
هذا بعض مجتهدين لم يسبق بالجواب فيها اذ الرباع
متناهي والباب مفتوح فلا يأخذها من الكتاب
والسنة واثار السلف من غير اعتماد على امامه
وكيفما قليلة بالنسبة الى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو
المجتهد المطلق المنسوب وثانيهما ان يكون اكبرهم معرفة
المسائل التي يستفتيها المستفتون مما لم يتكلم فيه
المفتقرون وحاجة الامام بالتأسي به في الاصول

المجتهدة

المجتهدة في كل باب اشد من حاجة الاول لانه مسائل
الفقه متعاقبة متشابكة فروعها تتعلق بامر تها
فلو ابتد هذا بنقد مذاهبهم وتنقيح اقوالهم لكان
مثل ما لا يطيقه ولا يتفرغ منه طول عمر فلا يسبل
له الى ما به الا ان يحمل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ
للتفارج وقد يوجد لمثل هذا استدراكات على امامه
بالكتاب والسنة واثار السلف والقياس لكنهما
قليلة بالنسبة الى موافقاته وهذا هو المجتهد في المذهب
واما الحالة الثالثة وهي ان يستفرغ جميعه اولا في معرفة
اولية ما سبق اليه ثم يستفرغ جميعه ثانيا في التفريع
على ما اختاره واستحسنه في حالة بعينه غير واقعة
بعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير
من الامور في حجة من مضى من روايات الاحاديث على تشعب
متونها وطرقها ومعرفة مراتب الرجال ومرتبة صحة
الحديث وضعفه وجمع ما يخالف من الاحاديث
والاثار والنسب لما اخذ الفقه منها ومن معرفة
غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل
التي سبق الكلام فيها من المتقدمين مع كثير مما جددوا فيها
ولم يخلوا منها ومن توجيه افكاره في تبيين تلك الروايات

وعرضها على الادلة فاذا انفد جمع في ذلك كيف يوفق
حق الشافعي بعد ذلك والنفس الانسانية وان كانت
ذكية لها حد معلوم تفجر عما وراءها وانما كان هذا يسرا
للطراز الاول من المجتهدين حين كان العهد قريبا والعلوم
غير متشعبة على انه لم يتيسر ذلك ايضا للانفس
قليل وهم مع ذلك كانوا متقنين بمشايخهم معقدين
عليهم ولكن لكثر نقص فاتهم في العلم صاروا مستغنيين
وبالمجلة فالنذهب للمجتهدين سر الله تعالى العلماء
وتبعهم عليه من حيث يشعرون ولا يشعرون ومن
شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زياد الشافعي الجيني
في فتاواه حيث سئل عن مسئلتين اجاب فيها بالبلقيني
بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف
توجيه كلام البلقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه
امام مجتهد مطلق ينتسب غير مستقل من اهل الخراج
والترجيح واعني المنتسب من له اختيار وترجيح بخلاف
الراجح في مذهب الامام الذي ينتسب اليه وهذا حال
كثير من جهالة اكابر اصحاب الشافعي من المتقدمين
والمتأخرين وسياق ذكرهم وترتيب درجاتهم ومن
نظم البلقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
تلمذه

تلمذه الولي ابو زرعة فقال قلت مع لشيخنا الامام
البلقيني ما تقصير الشيخ نقي الدين السبكي عن الاجتهاد
وقد استكمل اليه وكيف يقلد قال ولم اذكر هو اي شيخه
البلقيني استحيا منه لما ردت ان ارتب على ذلك
فسكت فظلت فاعندى ان الامتناع من ذلك
الا للوظائف التي قدرت للفقهاء على المذاهب الاربعة
وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك
وحرم ولاية القضاء وامنع الناس من استغنائهم
ونسب اليه البدعة فتبسم ووافقني على ذلك انني
قلت اما ان افلا اعتقد ان المانع لهم من الاجتهاد
ما اشار اليه حاشا من نصيبهم الكلي عن ذلك وان يتركوا
الاجتهاد مع قدرتهم عليه لمرض القضاء او لاسباب
هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقه فيهم وقد تقدم ان
الراجح عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف
سأع للولي نسبتهم الى ذلك ونسبة البلقيني الى وافقه
على ذلك **وقد قال الخلاف السيوطي** في شرح التلخيص
في باب الطلاق ما لفظه وما وقع للائمة من الاختلاف
من تغير الاجتهاد فيصير في كل موضع ما دى اليه
اجتهادهم في ذلك الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب

الفقيه من الاجتهاد بالمثل الذي لا ينكر وصح غير واحد
 من الأئمة بأنه وابن الصياغ واما الحرميين والغراف
 بلغوارتبة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى ابن
 الصلاح من انهم بلغوارتبة الاجتهاد في المذهب دون
 المطلق فمراده انهم كانت لهم درجة الاجتهاد والمنصب
 دون المستغفل وان المطلق كما قرره هو في كفاية اديب
 الفنيا والنواوي في شرح المذهب نوعان مستقل وقد
 فقد من راس الاربعية فلم يمكن وجوده ومنسب
 وهو باق الى ان نافي اشرط الساعة الكبرى ولا يجوز
 انقطاعه شرعا لانه فرض كفايه ومتى قصر اهل عصر
 حتى تركوا اثنوا عليهم وعصوا باسرهم كما صرح به الاصحاب
 منهم الماوردي والروايات في البحر والبغوي في المذهب
 وغيرهم ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقتد كما
 صرح به ابن الصلاح والنووي في شرح المذهب والمسئلة
 مبسوطة في كتابنا المسمى بالرد على من اخلد الى الاثر
 وجعل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يخرج هؤلاء
 عن الاجتهاد المطلق المنسب من كونهم شافعية كما
 صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات وتبعه ابن
 السبكي ولهذا اصفوا في المذهب كتبوا واقتوا وتداولوا

(بياض بالأصل)

دولوا

وولوا وظائف الشافعية كما اول المصنف وابن الصياغ
 تدریس النظاميه ببغداد وولي امام الحرمين والغراف
 تدریس النظاميه بنيسابور وولي ابن عبد السلام
 الحابية والظاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد
 الصلاحية المجاورة لمشهد امانا الشافعية لمضى استشهاده
 والمفاضليه والكاملية وغير ذلك اما من بلغ رتبة
 الاجتهاد المستقل فانه يخرج بذلك عن كونه شافعية
 ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا اعلم احدا بلغ هذه
 الرتبة من الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري
 فانه كان شافعية ثم استقل بمذهب ولهم قال الرافعي
 وغيره ولا يعد تفرد به وحده في المذهب انتهى وهي
 عندى احسن مما سلك الى ابو زرعة الا ان كلامه
 يقتضى ان ابن جرير لا يعد شافعية وهو مردود ففقد
 قال الرافعي في اول كتاب الزكاة من الشرح تفرد ابن
 جرير لا بعد وجهي مذهبا وان كان معدودا في طبقات
 اصحاب الشافعية قال النووي في التمهيد ذكره ابو عاصم
 العبادي في الفقه الشافعية فقال هو من افراد علمائنا
 واخذ فقه الشافعية على الربيع المرادي والحسن الرعيني
 انتهى ومعنى اشحابه الى الشافعية انه جرى على طريقتيه

في الاجتهاد واستقرار الادلة وترتيب بعضها على بعض
 ووافق اجتهاده واذا خالف احيانا لم يبال بالمخالفة
 ولم يخرج عن طريقه الا في مسائل وذلك لا يقدح
 في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد
 ابن اسماعيل البخاري فانه معدود في طبقات الشافعية
 ومن ذكر في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي
 وقال انه حققه بالمجدي والحيدى تفقده بالشافعي
 واستدل شيخنا العلامة علي اذخال البخاري في الشافعية
 بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له
 وذكر الشيخ تاج الدين السبكي في طبقاته ما قلناه من ان
 اطلقه المخرج اطلاقا فظهر ان ذلك المخرج ان كان ممن
 يغلب عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والنفال
 عد من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه كالمجيب
 الاربعه يعق محمد بن جرير ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر
 الروزي ومحمد بن المنذر فلا يعد اما المزني وبعث ابن
 شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا عن مذهب المجديين ولم
 يتقيدوا بغيره العراقيين والمزاسين انتهى وذكر
 السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل
 السنة والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه
 تفقه

تفقده بالشيخ ابي اسحاق المروزي انتهى قول ابن زياد
 ومن شواهد ما ذكره ايضا في كتاب الافاريج
 قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي واهل حنيفة
 ومالك واحمد اصنافا احدها العوام وتقليدهم للشافعي
 متفرع على تقليد المنتسب الثاني الباقون الى رتبة الاجتهاد
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا واعا ينسبوا اليه لجهلهم على
 طريقه في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها
 على بعض الثالث المتوسلون وهم الذين لم يبلغوا درجة
 الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام وحكوا من قياس
 ما لم يمدون موصوفا على ما نص عليه وهؤلاء مقلدون
 له وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والشعور انهم لا يقلدون
 في انفسهم لانه مقلدون انتهى كلام الافاريج فان قلت كيف
 يكون شيئا واحدا في رتبة واجبا في زمان اخر
 مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الاقتران بالمجتهد المستقل
 واجبا ثم صار واجبا الاقوال متناقضا متناظرا قلت الواجب
 الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية من
 ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب
 واجبة فاذا كان الواجب طوقا متقدمة وجب تحصيل طريق
 من تلك الطرق من غير تعيين واذا عين له طريق واحد وجب

ذلك الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في محضه
شد يده بخاف منها الهلاك وكان لدفع محضه
طرق من شراء الطعام والنفقات الفواكه من الصرارة
واصطليدا ما يتقوت به وجب تحصيل شيء من هذه
الطرق لا على التقيين فاذا وقع في مكان ليس هناك
صيد ولا فواكه وجب عليه بذل المال في شراء الطعام
وكذلك كان للسلف طرق في تحصيل هذا الواجب
وكان الواجب تحصيل طريق من تلك الطرق لا على
التقيين ثم انسدت تلك الطرق الاطريق ولابد فوجب
ذلك الطريق بخصوصه وكان السلف لا يكتبون
الحديث ثم صار يومنا هذا كثرة الحديث واجبة
لان رواية الحديث لا يسيل ليل اليوم لا بعرفة هت
الكتب وكان السلف لا يشغلون بالنعى واللغة وكانت
لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفتوى ثم صار يومنا
هذا معرفة اللغة العربية واجبة بعد العهد عن العرب
الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا ينبغي ان
القياس وجوب التقليد لامام بعينه فانه قد يكون
واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهلا في بلاد
الهند او بلاد ما وراء النهر وليس هناك عالم شافعي
ولامالكي

ولا مالكي ولا حنبلي وقد لا يكون ولا حنبلي ولا مالكي
من كتب هذه المذاهب وجب عليه ان يقلد المذهب
الذي حنيفة ويرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه حينئذ
يخلع ربيعة الشريعة ويبقى سدا مغللا بخلاف
ما اذا كان في الحرمين فانه منيسر له هناك معرفة
جميع المذاهب ولا يكتفيه ان يأخذ بالظن من غير ثقة
ولان يأخذ من السنة العوام ولان يأخذ من كتاب
غير مشهور كما ذكر كل ذلك في النهر اتفاق شرح كثر
الاتفاق واعلم ان المجتهد المطلق من جمع خمسة من
العلوم قال النووي في المنهاج وشرط الفاضل مسلم فكلف
حر ذكر عدل سميع بصير ناطق كاف مجتهد وهوات
يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة علمه
ومجمله ومبنيه وناسخه ومنسوخه وضوابط السنة وغيره
والمتمصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا ولسان
العرب لغة ونحو اقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم
اجماعا واختلافا والقياس يا نواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد
قد يكون مستقلا وقد يكون منسوبا الى المستقل المشغل
من امتان عن سائر المجتهدين بثلاث حصص كما ترى ذلك
في الشافعي ظاهرا احدها ان يتصرف في الاصول والقواعد

التي يستنتج منها الفقه كما ذكر ذلك في اوائل الامم حيث
عد صنيع الاولين في استنباطهم واستدراكهم وكم
اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن
عن مشايخه المكيين الشيخ حسن بن علي العجمي والشيخ
احمد النخعي عن الشيخ محمد بن العلامة الباهلي عن ابراهيم
ابن لبراهيم اللقاني وعبد الرؤف الطبادوي عن الجلال
ابن فضل البيهقي عن ابي الفضل الميرزا في اجازة عن ابي
الفرج الغزي عن يونس بن ابراهيم الدبوسي عن ابي الحسن
ابن البقر عن الفضل بن سهل الاسفرينجي عن الحافظ المحدث
ابي بكر احمد بن علي الخطيب نا ابو نعيم الحافظ ثنا
ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان ثنا عبيد
الله بن محمد بن يعقوب ثنا ابو حاتم يعني الرازي ثنا
يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي
الاصل قرآن وسنة فان لم يكن فقياس عليها واذا انفصل
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح
الاسناد منه فهو سنة والاجماع اكبر من الخبر
المعزوم الحديث على ظاهره واذا اختلف المعاني فالتدبير
منها ظاهر اولها به واذا تكافأ الاحاديث فاصحها
اسناد اولها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابي

المسيب

المسيب ولا يقاس اصل على اصل ولا يقال للاصل لم وكيف
وانما يقال للفتح لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقايت
به المجتزأ انتهى **وثانيها** ان يجمع الاحاديث والاشار
فيحصل احكامها وينبذ لاخذ الفقه منها ويجمع مختلفها
وترجيح بعضها على بعض ويعين بعض مختلفها وذلك
قريب من ثلثي علم الشافعي فيما ترى والله اعلم **وثالثها**
ان يعرف الشارح التي ترعيلها عالم يسبق بالجواب فيه من
المقر والشهو ولها بالخبر والمجلة فيكون كثير التصرف
في هذه الخصال فابق على اقارنه سابقا في حلبة رعايته مبرزا
في هيبته انه وخصلة رابعة ثلثوها وهي ان ينزل له القول
من السماء فاقبل الى علم جماعات من العلماء من المفسرين
والمحدثين والاصوليين وحفاظ كتب الفقه ويمض على
ذلك القول والاقبال قرون مطاوله حتى يدخل ذلك
في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنسوب هو المفتد المسلم
في الخصلة الاولى الجارية مجاه في الخصلة الثانية والمجتهد
في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية وجرى مجراه
في التفرع على منهج قناريه ولنضرب لذلك مثلا فنقول
كل من تطب في هذه الارضية المناخقة اما ان يكون يفتدى
باطية اليونان او باطية الهند فهو مجتهد المجتهد المستقل تمام

بالاصل بياضه كذا

كان هذا

المتطبيب قد عرف خواص الادوية وانواع الامراض
وكيفية ترتيب الاشربة والمعالجين بعقله بان فيه
بذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من امرهم
من غير تخليد واقتدر على ان يفعل كما فعلوا فيعرف
خواص العقاقير التي لم يسبق بالتكلم فيها وبيان اميات
الامراض وعلاجاتها ومعالجاتها مما لم ير صدق السابقون
وزاخم الاوائل في بعض ما تكلم قل ذلك منه او اكثر
فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنسب وان سلم ذلك منهم
من غير يقين كامل وكان اكثرهم توليد للاشربة
والمعالجين من تلك القواعد الممهدة كماكثر متطبيقي
الارمنة النافذ فيهم بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك
كل من نظم الشعر وهذه الارمنة اما ان يقتدى في ذلك
باشعار العرب ويختاروا زمانهم ووقايفهم واساليب
قصايدهم او باشعار الرجم فهو بمنزلة المجتهد المستقل
ثم ان كان هذا الشاعر فخر على انواع من الغزل والنسيب
والمدح والهجو والوعظ واتى بالعجب العجيب في الاستعارات
والبدع ونحوها مما لم يسبق الى مثله بل تنبه لذلك
من بعض صنائعهم فاخذ النظر وقايس الشيء بالشيء
واقترن على ان يخرج مجرالم يتكلم فيه من قبله واسلويا

جديدا

جديدا كنظم المثنوى والرابع ورعاية الريف
اعنى كلمة قامت يعيدها في كل بيت بعد القافية
يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق
وان لم يكن مختصا وانما يتبع طريقهم فقط فهو بمنزلة
المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والنحو
وغیرهما من العلوم فان قلت ما السبب في ان الاولين
لم يتكلموا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي
تكلم فيها كلها شافيا وافا وواجاد قلت سببه ان
الاولين كان يجتمع عند كل واحد منهم احاديث
بلد واثاره ولا يجتمع احاديث البلاد فاذ انفاضت
عليه الاول احاديث بلد حكم في ذلك التعارض
بنوع من الفراسة بحسب ما تيسر له ثم اجتمع في عصر
الشافعي احاديث البلاد جميعا فوقع التعارض في احاديث
البلاد وحشرات ففهمها مرتين متى فيما بين احاديث
بلد واحاديث بلد اخر ووقع في احاديث بلد واحد
فيما بينها واقصر كل رجل بشيخه ففهم من الفراسة
فانتفع الخرق وكثر الشعب وهجم على الناس من
كل جانب من الاختلافات ما لم يكن بحسب فيقوم متغيرين
مدحوشين لا يستطيعون سبيلا حتى جاءهم ناييبه

ديف

من دهرهم فالهم الشافعي قواعد جمع هذه المذاهب
وفتح لمن بعده بابا واي باب وانقرض المجتهد المطلق
المنتسب في مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة
وذلك لانه لا يكون الا محدثا جديرا واشتغالهم بعلم
المحدث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب
وهذا الاجتهاد اذ اراد من قال اذني الشروط للمجتهد حفظ
المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل
من كان منهم بهذه المسئلة فانه لا يعد تفردة وجهها
في المذهب كما في عمر المعروف بابن عبد البر والفاضل ابو بكر
ابن العربي واما مذهب احمد فكان قلبا قديما وحديثا
وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان انقرض
في المائة الثالثة واضمحلت المذهب في اكثر البلاد اللهم
الا اناس قليلا يوت بمصر وبغداد ومنزلة مذهب احمد
من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد
من مذهب ابي حنيفة الا ان مذهبهم لم يجمع في النورين
مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهم مع مذهب ابي حنيفة
فلذلك لم يعد اذهبا واحدا فيما ترى والله اعلم
وليس تدوينه مع مذهبهم تميزا على من تلفاها على
وجهيها واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا
مطلقا

مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب اصوليا
ومشكلا واوقرها مفسرا للقوان وشارحا للمحدث
واشدها اسنادا ورواية واقوها ضبطا لنصوص
الامام واشدها تميزا بين اقوال الامام ووجوه
الاصحاب واكثرها اختلافا بتجريح بعض الاقوال
والوجوه على بعض وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذهب
واشغل بها وكان او اهل اصحابه مجتهدين بالاجتهاد
المطلق ليس منهم من يقلل في جميع مجتهداته حتى
نشأ ابن شريح فاسس قواعد التقليد والتخريج ثم
جاء اصحابه يمشون في سبيله ويشجون على مواله
ولذلك يعد من المجتهدين على راس الماليتين والله اعلم
ولا يخفى عليه ايضا ولا يخفى عليه ايضا ان مادة مذهب
الشافعي من الاحاديث والاثار مدونة مشهورة مخدومة
ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غير من مادة مذهب
كتاب الموطا وهو ان كان متقدما على الشافعي فان
الشافعي بنى عليه مذهبهم وصحح البخاري وصحح مسلم
وكتب ابي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي
ثم مسند الشافعي ومسند السنائي ومسند الدارقطني
وسنن البيهقي وشرح الستة للبغوي اما البخاري

فانه وان كان منتسبا الى الشافعي موافقا له في كثير
من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد
ما تفرده به من مذهب الشافعي **واما ابو داود والترمذي**
فهما يجتهدان منتسبان الى احمد واسحاق وكذلك
ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله اعلم **واما مسلم**
والعباس الاصم جامع مسند الشافعي والذين ذكروا
بعد فهم متفردون لمذهب الشافعي يباصلون دونه
واذا اخطت بما ذكرناه اتضح عندك ان من حاد
مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد
المطلق وان علم الحديث وقد ادى ان ينصاح لمن
لا ينطق على الشافعي واصحابه (وكن طغيلا على ارب
فلا ارى شافعا سوى الادب) **باب حكمية**
ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة ثم بعد هذه
القرون كان ناس اخرون ذهبوا يمينا وشمالا
وحدث فيهم امور منها الجدول والخلاف في علم الفقه
وتفصيله على ما ذكره الفراء انه لما انقرض عهد
الخلفاء الراشدين المهديين افضت الخلافة الى قوم
تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفناوي
والاحكام فاضطروا الى الاستعانة بالفقهاء والى
استصحابهم

استصحابهم في جميع احوالهم وقد كان بقي من العلماء
من هو مستقر على الطراز الاول وملازم صنف
الدين فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا فرأى اهل
ثلك الاعصار غير العلماء واقبال الائمة عليهم
مع اعراسهم ناشتروا لطلب العلم توصيلا الى نيل
الغزو ودرء الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا
مطلوبين طالبيين وبعد ان كانت اعراس بالاعراض عن
السلطين اذلة بالاقبال عليهم الا من وفقه الله وقد
كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام والكثرة والغال
والفيل والايبراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع
ذلك منهم بموقع ما قبل ان كان من الصدور والملوك
من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى
من مذهب الشافعي واي حنيفة فترك الناس الكلام
وفنون العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي
واي حنيفة رحمه الله تعالى على الخصوص وتساهلوا
في الخلاف مع مالك وسفين واحمد بن حنبل وغيرهم
وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشريعة وتقرير
عمل المذهب وتمهيد اصول الفتاوى والكثرة فيها
النصاييف في الاستنباطات وربوا فيها انواع المجادلات

والنصيفات وهم مستمرون عليه الى الان لسان
سدرى ما الذي قدر الله تعالى فيما بعد هاهنا
الاعصار انتهى حاصله واعلم اني وجدت اكثرهم
يرغمون ان بناء الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي
على هذه الاصول المذكورة في كتاب البرزوي ونحو
وانما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم
وعندي ان المسئلة القابلة بان الخاص مبين
ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العام قطعي
كالخاص وان لا ترسخ بكثر الرواة وانه لا يجب
العمل بحديث غير الفقيه اذا انسداد باب الراي
ولا عقب بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب
الامر هو اوجب البتة وامثال ذلك اصول
مخرجة على كلام الائمة وانما لا تقع بهما رواية
عن ابي حنيفة وصاحبه وانه ليست المحاذرة عليها
والنكفي في جواب ما يورد عليها من صنائع المتفهمين
في استباحهم كما يفعل البرزوي وغيره الحق من
المحاذرة على خلافها ~~والجواب~~ والجواب عنهما يرد
عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه
البيان وخرجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى

واسجدوا

20
واسجدوا واركعوا وقوله صلى الله عليه واله وسلم
لا تحسروا صلاة الرجل حتى يقيم ظمرك في الركوع والسجود
وحيث لم يقولوا بفرضية الاطمينان ولم يجعلوا
الحديث بيانا للاية فورد عليهم صنيعهم في قوله
تعالى واسجدوا بروسكم وسجد صلى الله عليه واله
وسلم على ناصيته حيث جعلوا بيانا وقوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا الاية وقوله تعالى السارق
والسارقة فاقطعوا الاية وقوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيرهم وما لحقه من البيان بعد ذلك فتكفوا
للجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام
قطعي كالخاص وخرجوا من صنيع الاوائل في قوله تعالى
فاقرأوا ما تيسر من القرآن وقوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة الا بفاتحة الكتاب حيث لم يجعلوا مخصصا
في قوله صلى الله عليه واله وسلم فيما سقت العيون
العشر الحديث وقوله صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما
دون خمسة اوسق صدقة حيث لم يخص به ونحو
ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فما استيسر من
الهدى وانما هو الشاة فيها فورة بيان النبي صلى الله عليه
وسلم فتكفوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا يعق بمقتضى

الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى
 فن لم يستطع منهم طولا الاية ثم ورد عليهم كثير
 من صنايعهم كقوله صلى الله عليه وسلم في الابل
 السائمة زكوة فتكلفوا في الجواب واصلوا منه
 لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسده
 باب الراي وخرجوا من صنيعهم في ترك حديث
 المصراة ثم ورد عليهم حديث القهقرية وحديث عدم
 فساد الصوم بالاكل ناسيا فتكلفوا في الجواب وامثال
 ما ذكرنا كثير لا ينحى على المنابع ومن ينتج لا تكفيه
 الاطالة فضلا عن الاشارة ويحكىك دليلا على هذا
 قول المحققين في مسألة لا يجب العمل بحديث
 من اشهر بالضبط والعدالة دون الفقه اذا انسده
 باب الراي كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى
 ابن ابيان واختاره كثير من المتأخرين وذهب
 الكرخي وتبعه كثير من العلماء الى عدم اشتراط
 فقه الراوي لتقدم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل
 هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان خبر الواحد
 مقدم على القياس الا ترى انهم حملوا خبر الراي هربق
 رضى الله عنه في الصائم اذا اكل او شرب ناسيا وان

كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة لو لا الرواية
 لفلت بالقياس ويرشد له ايضا اخلافا لهم في كثير
 من التخييلات اخذا من صنايعهم ورد بعضهم على
 بعض ووجدت بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد
 في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى التصنيح
 فهو قول ابي حنيفة رحمه الله وصاحبيه ولا يفرق
 بين القول المخرج وبين ما هو قول في الحقيقة ولا يحصل
 معنى قولهم على تخريج الكرخي كذا وعلى تخريج الجواب
 كذا ولا يميز بين قولهم قال ابو حنيفة كذا وبين
 قولهم جواب المسئلة على قول ابي حنيفة وعلى اصل
 ابي حنيفة كذا ولا يصحى الى ما قاله المحققون
 من الخنفيين كابن الرهام وابن نجيم في مسئلة العشر
 في العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء ميلا في
 واشالهما ان ذلك من تخييلات الاصحاب وليس
 مذهبنا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعم ان بناء
 المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في مبسوط
 السرخسي والرداية والنبيين ونحو ذلك ولا يعلم
 ان اول من اظهر ذلك فيهم المعتزلة وليس عليه
 بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا

والتشديد الادهان الطالبين اولي غير ذلك والله اعلم
وهذه الشبهات والشكوك يدخل كثير منها بما مر مناه
في هذا الكتاب ووجدت بعضهم يزعم ان ههنا
فرقتين لاثالث لهما الظاهريه واهل الراى وات
كلية من قاس واستنبط فهو من اهل الراى كلاما بل
ليس المراد بالراى نفس الفهم والعقل فان ذلك
لا ينفك من احد من العلماء ولا الراى الذى لا يعقد
على سنة اصلا فانه لا يخله مسلم السنة ولا القدره
على الاستنباط والقياس فان احد واسحاق الشافعي
ايضا ليسوا من اهل الراى بالاتفاق وهم يستنبطون
ويقيسون بل المراد من اهل الراى قوم توجهوا بعد
المسائل المجمع عليها بين المسلمين او بين جموعهم الى
التخريج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثر ائمتهم
حمل النظر على النظر والراى اصل من الاصول دون
تتبع الاحاديث والاثار والظاهريه من لا يقول
بالقياس ولا يثار الصحابه والتابعين كداود وابن خزم
وبنيهما المحققون من اهل السنة كاحمد واسحاق
منها انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم
دبيب النمل وهم لا يشعرون وكان سبب ذلك
تراجع

٢٧
تراجع الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فانه لما وقعت
فيهم المزاخمة في الفتوى كان كل من افنى بشيئ نوقض
في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بالمصير الى
تصريح رجل من المتقدمين في المسئلة وايضا جواز
القضاة فان القضاة لما جاز اكثرهم ولم يكونوا ائمة
لم يقبل منهم الا ما لا يريب العامة فيه ويكون شيئا قد
قبل من قبل وايضا جهل رؤس الناس واستغفنا
الناس من لا علم له بالحدوث ولا بطريق التخرج كما
تري ذلك ظاهرا في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه
ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت يسمى من المجتهد
فقيهما وفي ذلك الوقت ثبتوا على التعصب والخوان
اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسيما في المسائل التي
ظهر فيها اقوال الصحابة في الجانبين ككثير من الشريعة
وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتشديد ابن عباس
وامن مسعود والاخفاء بالسلمة والأمين والاشفاق
والايتار في القيامة وهو ذلك انما هو في ترجيح احد
القولين وكان السلف لا يفتلخون في اصل المشروعية
واما كان خلافهم في اولي الامر ونظم اختلاف القراء
في وجوه القراءات وقد عللوا كثيرا من هذا الباب يات

الصحابة مختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك
لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل
الاجتهادية ويسلطون قضاء القضاة ويعملون في بعض
الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة المذاهب في هذه
المواضع الا وهم يصحون القول ويبينون الخلاف
يقول احدهم هذا احوط وهذا هو المختار وهذا
احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثره للسلطان
واتار محمد رحمه الله وكلام الشافعي ثم خلف من
بعدهم خلف اختصر وكلام القوم فتاوى ودوا الخلاف
وثبتوا على مختارائهم والذى يروى عن السلف
من تأكيد الاخذ بمذهب اصحابهم وان لا يخرج منها
بحال فان ذلك لا مرجلي فان كل انسان يجب ما هو
مختار اصحابه وقومه حتى في الزى والمطاعم والمصروف
ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب
نظن البعض تعصيا دينيا خاشاهم من ذلك وقد
كان في الصحابة والثابعين ومن بعدهم من يقتل
السعلة ومنهم من لا يقرها ومنهم من يجبر بها ومنهم
من كان يفتي في العجى ومنهم من لا يفتي في العجى ومنهم
من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ومنهم من لا يتوضأ
من ذلك

من ذلك ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس
النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم
من يتوضأ مما سته النار ومنهم من لا يتوضأ من
ذلك ومنهم من لا يتوضأ من اكل لحم الابل ومنهم من
لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف
بعضهم مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه والشافعي
وغيرهم رضى الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة
من المالكية وغيرهم وان كانوا لا يقرؤن البسلة لاسرا
ولاجرا وصلى الرشيد اماما وقد احتجهم فصرى الامام
ابو يوسف خلفه ولم يعد وكان افتاه الامام مالك
بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يراى الوضوء
من الرعاف والحجامة فقبل له فان كان الامام قد خرج منه
الدم ولم يتوضأ هل تضلي خلفه فقال كيف لا اضلي خلق
الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابا يوسف
ومحمدا كانا يكبران في العيد بن تكبير ابن عباس لانها
الوشيد كان يجب تكبير رجعت وصلى الشافعي رحمه الله
الصبح قريبا من مقبرة ابو حنيفة رحمه الله فلم يفتن
تادبا معه وقال ايضا رجا اخذنا الى مذهب اهل
العراق وقال مالك رحمه الله المنصور وهارون الرشيد

ما ذكر ناعته سابقا وفي النزاذية عن الامام الثالث
 وهو ابو يوسف رحمه الله انه صلى يوم الجمعة معتسلا
 من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود
 قارة ميتة في بئر الحمام فقال اذا تاخذ يقول
 اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء ذلالتين
 لم يجز خبثا انهم **ومنها** ان اقبل اكثرهم على التعمق
 في كل فن ففهم من **منهم** انه يؤسس علم اسم الرجال
 ومعرفة ملتب الحج والتعديل ثم خرج من ذلك
 الى الشايخ قديمه **منهم** وحديثه ومنهم من تخصص
 عن نوادر الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد
 الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول
 الفقه واستنبط كل لاصحابه قواعد جديدة واورد
 فاستقصى واجاب فتنقى وعرف وقسم فخر ملوك
 الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب
 بفرض الصور المستبعدة التي من حقها ان لا يتعرض
 لها عاقل وسحب العجومات والايماءات من كلام المحققين
 فنقذونهم مما لا يرضى استماعه عالم ولا جاهل وفننته
 هذا الحداد والحداد والتعمق قريية من الفتن الاول
 حين تشاجروا في الملك وانتصر كل رجل لمصاحبه
 فكما

فكما اعقبت تلك ملكا عضوضا وقايح علمائيا
 فكذلك اعقبت هذا جملا واختلاط وشكوكا وقها
 ما لها من ارجاء فنشأت بعدهم قرون على التقليد
 الصرف لا يميزون الحق من الباطل ولا الحد من
 الاستنباط فالغفيرة يومئذ هو الزئير والمشتد
 الذي حفظ احوال الفقه قويا وضعيفا من غير
 تمييز وسردها بشقة شديدة وحدث من عد
 الاحاديث صحيحها وسقيمها وهما هاهنا كمالا
 بقول لحييه ولا اقول ذلك كليا مطردا فان الله
 طائفة من عبادة لا يضرهم من خذلهم وهم حجة الله
 في ارضه وان قلوا ولم يات قرن بعد ذلك الا وهو
 اكثر فتنة وافر تقليدا واشد انزاعا للامانة
 من صدور الناس حتى اطلوا بترك الخوض في امر
 الدين وبان يقولوا انا وجدنا ابانا على امته وانا على
 افارهم مقتدون والى الله المشتكى وهو المستعان
 وبه الثقة وعليه التكلان وهذا الخرم اردنا
 اثباته في هذه الرسالة المسماة بالانصاف
 في بيان اسباب الاختلاف والمخبره تعالى
 اولادنا وخلاصها وباطننا
 تمت بحمد الله وعونه
 وحسن توفيقه
 امين